

عبر حزمة مسارات متوازية.. والتحرك الحكومية رسمت خريطة طريق ربطت بين تأمين الاحتياجات العاجلة وترسيخ دعائم الاستقرار الحياتي

الكويت تواكب التحديات بحراك شامل لتعزيز منظومة الأمن الغذائي

خارطة طريق الكويت لتعزيز الأمن الغذائي واستقرار المعيشة

رسمت الحكومة الكويتية خطة شاملة تربط بين تأمين الاحتياجات العاجلة وترسيخ الاستقرار طويل الأمد، وذلك عبر مسارات متوازية (لوجستية، اقتصادية، ميدانية، وإنتاجية) لضمان تدفق السلع ومنع الاحتكار وتعزيز المخزون الاستراتيجي.

المسارات الإستراتيجية للحرك الحكومي

التحصين الاقتصادي والرقابي للأسواق
تثبيت الأسعار، حظر التصدير، ودعم تكاليف الاستيراد لضمان تدفق السلع الأساسية.

تعزيز القدرات الإنتاجية والتموينية
مضاعفة إنتاج الخبز وتوسيع مراكز التعمير عبر تصنيع محاللت إضافية للصناعات التعاونية.

المرونة الميدانية في إدارة المنافذ
منع اللجوء لشاحنات الأغذية وتعمير مسارات الشحن الجوي إلى البري لضمان الاستمرارية.



مؤشرات الأداء والجاهزية اللوجستية

تدفقات الإمدادات (28 فبراير - 21 مارس)



التحول نحو التعمير الهيكلي المستقبلي
تسريع إجراءات تسجيل الأراضي لإنشاء مخازن إستراتيجية كبرى لرفع كفاءة التخزين.



الجاهزية الوقائية والإغاثية
تحويل الملاحة إلى وحدات إستراتيجية مجهزة بالكامل بالأدوية والمستلزمات اللوجستية.

كويتا: عبر حزمة مسارات متوازية، كثفت دولة الكويت تحركاتها لتعزيز منظومة الأمن الغذائي واستدامة الإمدادات منذ الساعات الأولى لبداية العدوان الإيراني الأثم على البلاد، حيث رسمت التحركات الحكومية خريطة طريق ربطت بين تأمين الاحتياجات العاجلة وترسيخ دعائم الاستقرار الحياتي. وعمدت الخطط الحكومية إلى دعم المسار اللوجستي بهدف تأمين مخازن استراتيجية كبرى ورفع القدرة الاستيعابية للدولة إلى جانب المسار الاقتصادي والرقابي بغية تحصين الأسواق وضبط الأسعار ومنع الاحتكار وصولاً إلى المسار الميداني والتشغيلي لضمان كفاءة إدارة المنافذ وتدفق الإمدادات دون انقطاع.

وتكاملت هذه الجهود مع المسار الإنتاجي والتمويني الذي ضاعف طاقات التصنيع الغذائي وتوزيع السلع الأساسية علوة على المسار الوقائي والإغاثي الذي حول الملاحة ومراكز الإيواء إلى وحدات إستراتيجية مجهزة لمواجهة كل الاحتمالات، وتقاطعت الجهود الكويتية الداخلية مع تنسيق خليجي رفيع المستوى لتأكيد على مواصلة تنفيذ مبادرات استراتيجية الأمن الغذائي لسدول مجلس التعاون المعتمدة في نوفمبر 2025 بدولة الكويت بما يعزز استدامة الأمن الغذائي في دول المجلس، إضافة إلى أهمية تسهيل إجراءات العبور والتخليص الجمركي وتعزيز كفاءة النقل البري والبحري والجوي وتوفير مسارات لوجستية مرنة، وتجسدت جهود الدولة في المسار الاقتصادي والرقابي عبر حزمة إجراءات استثنائية لتحسين السوق المحلي من تقلباته بأساس الإمداد تمثّل أبرزها في القرار الوزاري الذي يقضي بتولي وزارة التجارة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية بشكل ضمانة لتدفق السلع الأساسية دون انقطاع.

وعلى الصعيد الوقائي والإغاثي، تحولت شبكة واسعة لكل قطاعات الدولة الحيوية. وقد وحدات استراتيجية متكاملة مدعومة بمخزون كبير من الأغذية والأدوية والمستلزمات اللوجستية. وقد أحاطت الجولات التفقدية لقيادي الدولة بأركان الجهات والمواقع ذات الصلة بمنظومة الأمن الغذائي حيث غطت الجمعيات التعاونية وغرف التحكم المركزية وشركات الدواجن والأسواق ومحال اللحوم وشركة المطاحن. كما شملت الجولات تفقد المنافذ الحدودية ومختبرات فحص الأغذية ومسالخ المواشي والمزارع والشركات الإنتاجية وسوق اتحاد المزارعين، حيث اشترك في هذه الجولات عدد كبير من الوزراء والمسؤولين في الجهات الحكومية المعنية. أما في المسار اللوجستي، فقد شرعت الحكومة برئاسة سمو الشيخ أحمد العبدالله رئيس مجلس الوزراء في عقد سلسلة اجتماعات موسعة لتعزيز الجهود نحو تعزيز النبتة التحتية واللوجستية وتوفير أراض مناسبة لإقامة مخازن إستراتيجية بما يسهم في رفع كفاءة إدارة الإمدادات والتخزين من الملاحة ومراكز الإيواء إلى ركزت بصفة خاصة على التحول من مرحلة الاستجابة العاجلة إلى مرحلة التعمير الهيكلي، حيث وجه سمو رئيس مجلس الوزراء بضرورة التنسيق مع إدارة أملاك الدولة في وزارة المالية لتسريع الإجراءات الخاصة بتسجيل الأراضي للارتقاء بمستوى الجاهزية التشغيلية وتطوير كفاءة إدارة المخزون الإستراتيجي. وقد عكس الحضور الموسع لوزراء وقيادات الدولة المختلفة حرص الحكومة على رفع مستوى التنسيق لتوحيد الرؤية اللوجستية وتكاملها بين كل الأجهزة لضمان استدامة الأمن الغذائي تحت مختلف الظروف. وبموازاة الإجراءات الاستراتيجية للدولة حضر الدور التوعوي لتوجيه المستهلكين إلى تجنب تدبير السلع الاستهلاكية منعا للهشور والضغط غير المبرر على منظومة الإنتاج في ضوء الجاهزية القصوى للمنظومة الغذاء في الدولة في مواجهة مختلف التطورات.

الامن الغذائي في البلاد علاوه على تفعيل خطة الطوارئ بالتنسيق مع الجهات الحكومية المختصة.

عبر المنافذ البرية. في هذا السياق، تشير الأرقام الرسمية إلى أن ما تم تخليصه جمركيًا من الشحنات الواردة خلال الفترة من 28 فبراير حتى 21 مارس شمل نحو 417 طنًا واردات أدوية و 103775 طنًا واردات أغذية و 24400 طنًا واردات شيرة الخضار.

والتأكد من انسيابية عمليات التوريد، وعدم وجود أي عوائق تعترض تدفق السلع للأسواق. أما على المستوى الميداني والتشغيلي وإدارة المنافذ، فقد تحركت عدة جهات في الدولة لضمان ديمومة العمليات في الموانئ التجارية بالتزامن مع تفعيل دور الجسور المعنوية لمواجهة الطوارئ والأزمات وتعميم حزمة من الإجراءات الاحترازية الصارمة لتعزيز مرونة البنية التحتية البحرية في مواجهة التحديات الراهنة. وسجلت المنافذ الحدودية مرونة عالية لتسهيل حركة دخول الشاحنات التجارية وخروجها مع تفعيل التنسيق الإلكتروني المستمر مع الجهات الحكومية المعنية ومنح أولوية لشاحنات الأدوية والمواد الغذائية. وشملت الإجراءات الحكومية تغيير مسارات الشحنات التجارية عبر نقلها بشاحنات من دول العربية والدول العربية المجاورة

والمسار الإنتاجي والتمويني الذي ضاعف طاقات التصنيع الغذائي وتوزيع السلع الأساسية علوة على المسار الوقائي والإغاثي الذي حول الملاحة ومراكز الإيواء إلى وحدات إستراتيجية مجهزة لمواجهة كل الاحتمالات، وتقاطعت الجهود الكويتية الداخلية مع تنسيق خليجي رفيع المستوى لتأكيد على مواصلة تنفيذ مبادرات استراتيجية الأمن الغذائي لسدول مجلس التعاون المعتمدة في نوفمبر 2025 بدولة الكويت بما يعزز استدامة الأمن الغذائي في دول المجلس، إضافة إلى أهمية تسهيل إجراءات العبور والتخليص الجمركي وتعزيز كفاءة النقل البري والبحري والجوي وتوفير مسارات لوجستية مرنة، وتجسدت جهود الدولة في المسار الاقتصادي والرقابي عبر حزمة إجراءات استثنائية لتحسين السوق المحلي من تقلباته بأساس الإمداد تمثّل أبرزها في القرار الوزاري الذي يقضي بتولي وزارة التجارة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية بشكل ضمانة لتدفق السلع الأساسية دون انقطاع.

جمعية ضاحية علي صباح السالم التعاونية

تنويه هام

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للجنة المالية المنتهية في 2025/12/31م

يسر مجلس إدارة جمعية ضاحية علي صباح السالم التعاونية دعوة السادة الأعضاء المساهمين البالغين من العمر (21 عاما فأكثر) في تاريخ انتهاء السنة المالية للجمعية والمساهمين في الجمعية حتى تاريخ 2025/12/31م لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها يوم الأربعاء الموافق 2026/4/22م في تمام الساعة الرابعة صرا **بصالة مركز تنمية المجتمع - المنقف - بجوار مخفر المنقف**، وفي حال عدم احتمال النصاب يؤجل الاجتماع نصف ساعة ليصبح قانونيا بحضور 25 عضواً.

وذلك للاجتماع جدول الأعمال التالي :

- 1- مناقشة تقرير مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م والمصادقة عليه.
- 2- مناقشة التقرير المالي لمراقب الحسابات والتصديق على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2025/12/31م.
- 3- الاطلاع على (الميزانية التقديرية) للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31م والحساب الختامي للسنة المالية والتصديق عليه.
- 4- الاطلاع على تقرير المراقب المالي والمراقب الإداري لوزارة الشؤون الاجتماعية.
- 5- تعيين مراقب حسابات للجمعية للسنة المالية المنتهية في 2026/12/31م.

ملاحظات

- 1- على السادة المساهمين الكرام إحضار البطاقة المدنية الأصلية أو تطبيق هويتي، ولن يعتمد صورة عنها أو إحضار شهادة لمن يهجم الأمر من الهيئة العامة للمعلومات المدنية سارية المفعول.
- 2- يجب حضور العضو بنفسه ولا يجوز الإبابة أو التوكيل عنه.
- 3- على السادة المساهمين الكرام الغير مستكملين ملفاتهم ضرورة مراجعة الإدارة خلال الدوام الرسمي لاستكمال ملفاتهم.
- 4- على المساهمين الكرام الذين لم يصلهم كتيب الميزانية عن طريق البريد مراجعة الإدارة لاستلام نسخة الكتيب.

مع تحيات مجلس الإدارة

للمجموعات التعاونية بشراء شاحنات لنقل البضائع إلى مراكز التعمير والجمعيات التعاونية، إضافة إلى زيادة عدد عمالة المناولة والكاشير وتخصيص مواقع للانتظار المواطنين لاسيما في المراكز المرذمحة. كذلك أسفرت التفاهات المشتركة عن توفير وسائل مرنة لنقل المواد التعمينية عند الحاجة، سواء عبر التوصل المباشر مع شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية وتسجيل الطلبات المسبقة أو من خلال استغلال مرابحات نقل الخضار والبضائع التابعة للجمعيات إلى جانب السماح بالتعاون بين الجمعيات التعاونية في نقل الاحتياجات باستخدام وسائل نقل مشتركة.

إلى ذلك، رفعت شركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية إنتاجها من الخبز بشكل كبير لمواكبة ارتفاع الطلب في الأسواق إلى ما يزيد على ضعف الكميات المعتادة مع التأكيد على امتلاك مرونة تشغيلية تتيح زيادة الإنتاج إلى مستويات أعلى عند الحاجة. وتغطي شبكة التوزيع التابعة للشركة نحو ثلاثة آلاف نقطة بيع يومية في مختلف أنحاء البلاد تشمل الجمعيات التعاونية والمطاعم وخدمات التوصيل.

وتزامن ذلك مع تسخير الخطوط الجوية الكويتية بدعم من الدولة رحلات خاصة لنقل شحنات من المواد الغذائية الطازجة إلى الكويت لتعزيز حركة التوريد للأسواق. كما واصلت شركة نقل وتجارة المواشي عمليات استيراد الأغنام الحية لضمان استقرار

والمسار الإنتاجي والتمويني الذي ضاعف طاقات التصنيع الغذائي وتوزيع السلع الأساسية علوة على المسار الوقائي والإغاثي الذي حول الملاحة ومراكز الإيواء إلى وحدات إستراتيجية مجهزة لمواجهة كل الاحتمالات، وتقاطعت الجهود الكويتية الداخلية مع تنسيق خليجي رفيع المستوى لتأكيد على مواصلة تنفيذ مبادرات استراتيجية الأمن الغذائي لسدول مجلس التعاون المعتمدة في نوفمبر 2025 بدولة الكويت بما يعزز استدامة الأمن الغذائي في دول المجلس، إضافة إلى أهمية تسهيل إجراءات العبور والتخليص الجمركي وتعزيز كفاءة النقل البري والبحري والجوي وتوفير مسارات لوجستية مرنة، وتجسدت جهود الدولة في المسار الاقتصادي والرقابي عبر حزمة إجراءات استثنائية لتحسين السوق المحلي من تقلباته بأساس الإمداد تمثّل أبرزها في القرار الوزاري الذي يقضي بتولي وزارة التجارة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية بشكل ضمانة لتدفق السلع الأساسية دون انقطاع.

والمسار الإنتاجي والتمويني الذي ضاعف طاقات التصنيع الغذائي وتوزيع السلع الأساسية علوة على المسار الوقائي والإغاثي الذي حول الملاحة ومراكز الإيواء إلى وحدات إستراتيجية مجهزة لمواجهة كل الاحتمالات، وتقاطعت الجهود الكويتية الداخلية مع تنسيق خليجي رفيع المستوى لتأكيد على مواصلة تنفيذ مبادرات استراتيجية الأمن الغذائي لسدول مجلس التعاون المعتمدة في نوفمبر 2025 بدولة الكويت بما يعزز استدامة الأمن الغذائي في دول المجلس، إضافة إلى أهمية تسهيل إجراءات العبور والتخليص الجمركي وتعزيز كفاءة النقل البري والبحري والجوي وتوفير مسارات لوجستية مرنة، وتجسدت جهود الدولة في المسار الاقتصادي والرقابي عبر حزمة إجراءات استثنائية لتحسين السوق المحلي من تقلباته بأساس الإمداد تمثّل أبرزها في القرار الوزاري الذي يقضي بتولي وزارة التجارة دعم التكاليف الإضافية المترتبة على الشركات المستوردة لضمان استمرارية إمدادات السلع الأساسية إلى الكويت في الحالات الاستثنائية بشكل ضمانة لتدفق السلع الأساسية دون انقطاع.

التَّيِّنَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاغِبُونَ

تعزية

تتعي كلية الكويت التقنية ممثلة بالإدارة العليا و جميع العاملين فيها

ببالغ الحزن والأسى

زميلنا المغفور له بإذن الله عادل رائد غزال

نسأل المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

ktech
kuwait technical college
كلية الكويت التقنية

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الصكيلة عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الخميس الموافق 2026/04/14 - قاعة 5 - بالدور الثامن- بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لإحكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2025/154 (ببوع) 3.

المرفوعة من: عادل حمد عبد الله الصيربح

ضماناً: 1- رقية أحمد عبد اللطيف حليله السنان 2- بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

عقار الوفاء رقم (2018/2102) الواقع بمنطقة (المنقف) قسمة رقم (135) ضلعة (4) من المخطط رقم (38205/1) ومساحته (3500) وذلك بالمزاد العلني بشن أساسي وقدره (50000 د.ك) أربعمائة وخمسون ألف دينار كويتي.

المعلمة:

عن النزاع الكتلنة في منطقة المنقف - ضلعة 4 - شارع 05 منزل 01 - قسمة 0136 الرقم الألي للنوان 1876802 ومعاميتها على الطيبة بحضور وإشراف المدعي عليها شخصياً ووكيل المدعي عليها وبمعاونة السيد خبير الداراية بالإدارة/ سعد المحبري وتمت المعالجة على النحو التالي:

- 1- العقار موضوع النزاع مطابق حسب الوصفة رقم 1102 بمساحة 3400.
- 2- العقار موضوع النزاع عبارة عن منزل سكني خاص بطل على شارعين (أروية) شارع رقم (04) وشارع رقم (02) ويحدهم جيران من جهتين وله ارتداد هم وله مدخل رئيسي ومدخل جانبي في شارع 05 ويمتدح 05 مواقف للسيارات لبيت كامل.
- 3- الكتلنة الخارجية للبيت جوار بلون وردي فاتح وقرب ميدان نوني.
- 4- العقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي ودور أول ودور ثاني ويصلح بالتعميل التالي:
 - أ- الدور الأرضي مكون من صالة استقبال مع حمام ومطبخ + صالة استراحة + غرفة ماستر مع حمام وغرفة تجميل + غرفة ماستر مع حمام + غرفة عمالة + غرفة فسيل + مطبخ رئيسي + معمر جانبي بقوي للتحاق.
 - ب- قاعات الدور الأرضي: تكيف مركزي سنترال + اضاءة صوت لابت + سقف ديكور جيبس + أرضية سيراميك + أبواب خشب + حوائط ورق جدران وأخرى مصبوبة بلون مع عادي.
 - ج- الدور الأول مكون من شقة واحدة تتكون من عدد 2 غرفة ماستر مع حمامها + عدد 3 غرف 2 حمام + مطبخ + صالة.
 - د- الدور الثاني (مطابق للدور الأول عبارة عن شقة واحدة تتكون من عدد 2 غرف ماستر مع حمامها + عدد 3 غرف وحمام + مطبخ + صالة.
 - هـ- قاعات الدور الأول والثاني: تكيف مركزي + اضاءة نيون + سقف ديكور جيبس + أرضيات سيراميك + حوائط بصبع لون بيج عادي + الدور الأول والثاني: شافر وغير مستاجر حالياً.
 - 6- السطح مستقل مكائن التكيف + فلاتر + خزان مياه.
 - 7- افادت المدعى عليها بأن بناء العقار كان بسنة 2005.

هذا وقد قام السيد خبير الداراية بسعد المطيري بمعاينة العقار وخذ الملاحظات تمهيداً لتقدير قيمته وتقديم التقرير الخاص بذلك.

تانياً: شروط المزاد:

- 1- يبدأ المزاد بالتمن الأساسي ويشترط للمشاركة في المزاد سدء ذلك ضمن التمن على الأقل بوجود شيك محقق من البنك المحسوب عليه أو بموجود خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة استئجار وزارة العدل.
- ثانياً: يجب على من يتقدم القاضي ضمانه أن يودع حال التعاقد جلسة كامل التمن الذي أعده والمصروفات ورسوم التسجيل.
- ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عقاؤه التمن كاملاً وجه عليه إيداع خمس التمن على الأقل والا تعاد المزادية فوراً على منتهى على جلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يتم في هذه الجلسة باءة، غير معصوب بإيداع كامل التمن في هذه الحالة تعاد المزادية في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.
- رابعاً: إذا يودع المزاد التمن في الجلسة التالية حكم برسو المزاد عليه إلا إذا تقدم في هذه الجلسة من قبل الشراء مع زيادة العشر معصوباً بإيداع كامل التمن الذي فني هذه الحالة تعاد المزادية في نفس الجلسة على أساس هذا التمن.
- خامساً: إذا لم يتم المزاد الأول بإيداع التمن كاملاً في الجلسة التالية ولم يتقدم أحد للزيادة بالمقر تعاد المزادية فوراً على منتهى على جلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يتم في هذه الجلسة باءة، غير معصوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المتخلف سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التصرف ومقدارها 200 د.ك وأعمال المحاماة والخبرة ومصروفات الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- سابعاً: ينشر هذا الإعلان طبقاً للقانون وينقل المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون تحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.
- ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عين العقار معاملة نافية للجهة.
- تانياً: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للعادة 113 من قانون المرافعات. 2- حكم رسوم الأعلان قابل للاستئناف خلال خمسة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للعادة 113 من قانون المرافعات. 3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 113 من قانون المرافعات على أنه: إذا كان من نذمت مكتبته سائلاً في العتاق فيبه كمتستاجر بقوة القانون ويلزم الراسي عليه المزاد بتجديد عقد إيجار لصالحه بأجرة التمل.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية

وزارة العدل

إعلان عن بيع عقار بالمزاد العلني

تعلن إدارة الكتاب بالحكمة الصكيلة عن بيع العقار الموصوف فيما يلي بالمزاد العلني وذلك يوم الأربعاء الموافق 2026/04/14 - قاعة 5 - بالدور الثامن بقصر العدل الجديد الساعة التاسعة صباحاً - وذلك تنفيذاً لإحكام المحكمة الصادر في الدعوى رقم 2025/154 (ببوع) 2.

المرفوعة من: عادل حمد عبد الله الصيربح

ضماناً: 1- رقية أحمد عبد اللطيف حليله السنان 2- بنك الائتمان الكويتي

أولاً: أوصاف العقار وفقاً لشهادة الأوصاف المرفقة

عقار الوفاء رقم (2018/2102) الواقع بمنطقة (المنقف) قسمة رقم (135) ضلعة (4) من المخطط رقم (38205/1) ومساحته (3500) وذلك بالمزاد العلني بشن أساسي وقدره (50000 د.ك) أربعمائة وخمسون ألف دينار كويتي.

المعلمة:

عن النزاع الكتلنة في منطقة المنقف - ضلعة 4 - شارع 05 منزل 01 - قسمة 0136 الرقم الألي للنوان 1876802 ومعاميتها على الطيبة بحضور وإشراف المدعي عليها شخصياً ووكيل المدعي عليها وبمعاونة السيد خبير الداراية بالإدارة/ سعد المحبري وتمت المعالجة على النحو التالي:

- 1- العقار موضوع النزاع مطابق حسب الوصفة رقم 1102 بمساحة 3400.
- 2- العقار موضوع النزاع عبارة عن منزل سكني خاص بطل على شارعين (أروية) شارع رقم (04) وشارع رقم (02) ويحدهم جيران من جهتين وله ارتداد هم وله مدخل رئيسي ومدخل جانبي في شارع 05 ويمتدح 05 مواقف للسيارات لبيت كامل.
- 3- الكتلنة الخارجية للبيت جوار بلون وردي فاتح وقرب ميدان نوني.
- 4- العقار موضوع النزاع عبارة عن دور أرضي ودور أول ودور ثاني ويصلح بالتعميل التالي:
 - أ- الدور الأرضي مكون من صالة استقبال مع حمام ومطبخ + صالة استراحة + غرفة ماستر مع حمام وغرفة تجميل + غرفة ماستر مع حمام + غرفة عمالة + غرفة فسيل + مطبخ رئيسي + معمر جانبي بقوي للتحاق.
 - ب- قاعات الدور الأرضي: تكيف مركزي سنترال + اضاءة صوت لابت + سقف ديكور جيبس + أرضية سيراميك + أبواب خشب + حوائط ورق جدران وأخرى مصبوبة بلون مع عادي.
 - ج- الدور الأول مكون من شقة واحدة تتكون من عدد 2 غرفة ماستر مع حمامها + عدد 3 غرف 2 حمام + مطبخ + صالة.
 - د- الدور الثاني (مطابق للدور الأول عبارة عن شقة واحدة تتكون من عدد 2 غرف ماستر مع حمامها + عدد 3 غرف وحمام + مطبخ + صالة.
 - هـ- قاعات الدور الأول والثاني: تكيف مركزي + اضاءة نيون + سقف ديكور جيبس + أرضيات سيراميك + حوائط بصبع لون بيج عادي + الدور الأول والثاني: شافر وغير مستاجر حالياً.
 - 6- السطح مستقل مكائن التكيف + فلاتر + خزان مياه.
 - 7- افادت المدعى عليها بأن بناء العقار كان بسنة 2005.

هذا وقد قام السيد خبير الداراية بسعد المطيري بمعاينة العقار وخذ الملاحظات تمهيداً لتقدير قيمته وتقديم التقرير الخاص بذلك.

تانياً: شروط المزاد:

- 1- يبدأ المزاد بالتمن الأساسي ويشترط للمشاركة في المزاد سدء ذلك ضمن التمن على الأقل بوجود شيك محقق من البنك المحسوب عليه أو بموجود خطاب ضمان من أحد البنوك لصالح إدارة استئجار وزارة العدل.
- ثانياً: يجب على من يتقدم القاضي ضمانه أن يودع حال التعاقد جلسة كامل التمن الذي أعده والمصروفات ورسوم التسجيل.
- ثالثاً: فإن لم يودع من اعتمد عقاؤه التمن كاملاً وجه عليه إيداع خمس التمن على الأقل والا تعاد المزادية على منتهى على جلسة على أساس التمن الذي كان قد رسا به عليه في الجلسة السابقة ولا يتم في هذه الجلسة باءة، غير معصوب بإيداع كامل قيمته، ويلزم المزاد المتخلف سادساً: يتحمل الراسي عليه المزاد في جميع الحالات رسوم نقل وتسجيل الملكية ومصروفات إجراءات التصرف ومقدارها 200 د.ك وأعمال المحاماة والخبرة ومصروفات الإعلان والنشر عن البيع في الصحف اليومية.
- سابعاً: ينشر هذا الإعلان طبقاً للقانون وينقل المباشرين لإجراءات البيع وعلى مسؤوليتهم دون تحمل إدارة الكتاب بالحكمة الكلية أي مسؤولية.
- ثامناً: يقر الراسي عليه المزاد بأنه عين العقار معاملة نافية للجهة.
- تانياً: 1- ينشر هذا الإعلان عن البيع بالجزيرة الرسمية طبقاً للعادة 113 من قانون المرافعات. 2- حكم رسوم الأعلان قابل للاستئناف خلال خمسة أيام من تاريخ النطق بالحكم طبقاً للعادة 113 من قانون المرافعات. 3- تنص الفقرة الأخيرة من المادة 113 من قانون المرافعات على أنه: إذا كان من نذمت مكتبته سائلاً في العتاق فيبه كمتستاجر بقوة القانون ويلزم الراسي عليه المزاد بتجديد عقد إيجار لصالحه بأجرة التمل.

المستشار/ نائب رئيس المحكمة الكلية